مبدأ مسؤولية الحماية في إطار القانون الدولي

دراسة تحليلية

دلير اسماعيل احمد

قسم دراسات السلام وحقوق الانسان، كلية العلوم الانسانية، جامعة دهوك، اقليم كردستان-العراق

(تاريخ استلام البحث: 14 أيلول، 2023، تاريخ القبول بالنشر: 2 تشرين الثاني، 2023)

الخلاصة

أن مبدأ الحماية يعد من المفاهيم الحديثة التي يسعى المجتمع الدولي من خلاله الى منع النزاعات المسلحة أو وضع حد لها وبالتالي فإن هذا المبدأ يختلف عن التدخل لأغراض إنسانية، والذي يقوم على أساس التدخل من قبل المجتمع الدولي لمنع نزاعات المسلحة بداعي حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويذهب البعض في هذا الصدد الى ان مبدأ مسؤولية الحماية هو صورة متطورة للتدخل لأغراض إنسانية، ومن الجدير بالذكر أن هذا المبدأ له تطبيقات في الواقع وقد تم اتخاذ العديد من القرارات التي أكدت عليه من قبل مجلس الامن الدولي . عليه وبالنظر لأهمية هذا المبدأ فإن المجتمع الدولي احاطه باهتمام كبير الا انه لا يزال يحتاج المزيد من الاهتمام والتنظيم القانوني ليمارس دوره في حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية، لأن المبدأ بالصيغة التي هو عليها الان لا يسعف والدليل ان هناك العديد من حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في العيد من الدول والمجتمع لا يتدخل في هذا السياق .

الكلمات الدالة: مسؤولية الحماية، السيادة، مجلس الامن الدولي

المقدمة

1988، وكذلك فشل المجتمع الدولي وقف المجازر في روندا عام 1994، وكذلك في بلقان وفي دارفور وكينيا.. وغيرها، ظهر اتجاه فكري دولي وخاصة في الامم المتحدة ان التناقضات بين الدول الكبرى أصبح عائقا من أجل مصالحهم كان لا بد من إيجاد حل منطقي حول كيفية إيجاد توازن ضروري بين السيادة وعدم التدخل في الدول، وكيفية وقف الانتهاكات والجرائم ضد البشرية، فكان فكرة) مسؤولية الحماية (هو الحل الامثل وتغير مفهوم السيادة بأنه ليس مقتصر على حرية التصرف كيفما يشاء بل هي حماية مواطنيه دون تفرقة بسبب الدين والقومية والطائفية، فإن مسؤولية الحماية قد غيرت المفاهيم القديمة بتقديم حلول منطقية وفق الآلية الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة على الصعيد الدولي وبالتعاون مع المنظمات الأقلية.

أولاً : أهمية موضوع البحث:

هو عرض أهمية هذا المفهوم الحديث مسؤولية الحماية كيف غير المعادلة الدولية في التدخل الانساني وتغير مفهوم

هناك حقوق لصيقة بالإنسان، وهي حقوق طبيعية لا يمكن أن يسلبها منها وان انتهاك هذه الحقوق تعتبر جريمة، ان السيادة كانت عائقا منذ القديم وستار يغطي الكثير من الجرائم الدولية البشعة والانتهاكات ضد الإنسانية، ولكن بعد التطورات التي شهدتها العالم وخاصة بعد الحرب الباردة ظهر اتجاه فكري جديد على الصعيد الدولي، محاولة إيجاد حلول منطقية كيفية الحد أو وقف هذه الاعتداءات أو الجرائم التي تنتهك ادميتنا وانسانيتنا تجاه ايشع الجرائم التي ترتكب وتغطي تحت ثوب السيادة وعدم التدخل في الدول، بعد الاحداث التي شهدتها العالم من مجازر وماسي وخاصة بعد استخدام ايشع وافتك الاسلحة من أجل القضاء وطمس هوياتهم للاحتفاظ بالسلطة أو الاستيلاء على مناطقهم، مثل استخدام الاسلحة الكيميائية في حلبجة ضد مواطنين الكورد في عام

أما التدخل لأغراض انسانية فأنا نرى إنه جدير بالدراسة في بحث مستقل.

سادساً : أسئلة موضوع البحث :

يطرح موضوع البحث جملة من التساؤلات المهمة ولعل من أهم تلك التساؤلات ما يأتي :

- 1- ما المقصود بمبدأ الحماية ؟
- 2- ما هو الأساس القانوني لمبدأ الحماية ؟
- 3- هل نجح مبدأ مسؤولية الحماية في حفظ الامن والسلم الدوليين؟

4- ما هي الاركان التي يقوم عليها هذا المبدأ ؟

5- ما هي آليات تنفيذ مسؤولية الحماية ؟

سادساً : هيكلية البحث :

من أجل الإحاطة بمفردات هذا البحث من جوانبه كافةً فقد جرى تقسيمه على مبحثين، حيث تم تخصيص المبحث الأول منه لمبحث في ماهية مبدأ مسؤولية الحماية والسيادة الداخلية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه أركان وآلية تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية .

المبحث الأول

ماهية مبدأ مسؤولية الحماية الدولية والسيادة الداخلية

ان مبدأ مسؤولية الحماية هو مفهوم جديد برز بشكل مباشر بعد ما شهدته العالم من مجازر وانتهاكات ضد الإنسانية وأصبح المجتمع الدولي غير قادر ان يكون متفرجاً، بل التدخل ومنع هذه الحالات، لذلك سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين تبين في المطلب الأول: مفهوم مبدأ مسؤولية الحماية الدولية وتطوره، أما في المطلب الثاني: المفهوم الجديد للسيادة الداخلية في إطار مبدأ مسؤولية الحماية.

المطلب الأول

مفهوم مسؤولية الحماية

مسؤولية الحماية هي مبادرة من جانب الامم المتحدة للحد من الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها الامم والشعوب تحت ذريعة السيادة الداخلية ، وبناء نمو وعي علمي بالمسؤولية

مبدأ السيادة من مانع للتدخل الى حق في التدخل، وبيان مدى امكانية تطبيقه ضمن الأسانيد والمعايير الدولية وتحديد الجرائم أو الانتهاكات التي تبرر هذا المفهوم في التدخل، لذلك فإن البحث في موضوع مبدأ الحماية له أهمية كبيرة جداً كونه يصنف بأنه مفهوم حديث قياساً على التدخل لأغراض انسانية، كما أنه أكثر تطوراً وشمولاً من التدخل لأغراض انسانية، وذلك لأنه التدخل لأغراض انسانية يوصف بأنه تدبير علاجي في حين ان مبدأ الحماية يوصف بأنه اجراء وقائي وعلاجي في ذات الوقت .

ثانياً : إشكالية موضوع البحث:

تدور إشكالية البحث حول نقطة في غاية الأهمية وهي إبراز المقصود بمبدأ الحماية فضلاً عن بيان العلاقة المتبادلة بين هذا المفهوم وسيادة الدول، الى جانب بيان الأساس القانوني لمبدأ الحماية وذلك لأن هذا الأساس هو الذي يبين مدى شرعية هذا المفهوم من عدمه .

ثالثاً : منهجية موضوع البحث:

اعتمدنا في كتابة هذا البحث على المنهج التحليلي ، الذي يعول على تحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية التي قيلت حول هذا المفهوم وذلك من أجل بيان مدى شرعيته ، والأساس القانوني الذي يستند عليه.

رابعاً : فرضية موضوع البحث :

تنطلق فرضية البحث من نقطة أساسية مفادها ان مبدأ الحماية هو اجراء وقائي وعلاجي في ذات الوقت والغرض الاساسي من ظهور هذا المفهوم هو حفظ السلم والامن الدوليين ، الا إنه لم يمارس دوره بالشكل الصحيح ، والدليل على ذلك ي كثرة النزاعات المسلحة التي تسود العالم في الوقت الراهن.

خامساً : نطاق البحث:

من المعروف ان التدخل لأغراض انسانية ومبدأ الحماية هما مصطلحان قريبان من بعض من حيث المفهوم ونحن وفي إطار هذه الدراسة سنتناول مبدأ الحماية فقط ودوره في حفظ السلم والامن الدوليين ،

الاخطار الجسيمة وانتهاكات حقوق الانسان، وذلك بتقديم العون من خلال المنظمات الدولية والدول، وتمثل تحولات كبيرة في نهج عمل المنظمات في التعامل مع الأزمات الإنسانية، حيث يفرض واجبا قانونيا على المجتمع الدولي كيفية التصدي في مواجهة هذه الجرائم الدولية (4)، وبذلك ظهر مفهوم مسؤولية الحماية بالبروز في افق القانون الدولي كمبرر قانوني دولي من أجل إيجاد ذريعة لتدخل الانساني، واستجابة لتقرير الامين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان في القمة الالفية في عام 2000، وقد أستجاب الحكومة الكندية لهذا التقرير بأنشاء اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول(ICRSS) حيث تم دراسة مشكلة التدخل الانساني بطريقة منهجية شاملة من كافة الجوانب، حيث تم تكليف كل من كارس ايفانس ومحمد (سانون وجاء بالتقرير في 2001، تحت عنوان مسؤولية الحماية (5) بعد عامين من هذا التقرير شكل الامين العام كوفي عنان لجنة خاصة من الخبراء لدراسة المخاوف التي تهدد العالم وجاءت في 2004، اهم السبل في مواجهة هذا النوع من التهديدات التي تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر بعنوان (عالم أكثر أما نا مسؤوليتنا (المشتركة بأسلوب فصيح مبدأ السيادة كمسؤولية، وفي 2005 أكد على تحقيق التنمية المستدامة والامن وحقوق الانسان، وعبر بعبارته الشهيرة بالرغم من أن الأمم المتحدة هي منظمة تضم الدول ذات السيادة، لكنها انشأت لتخدم حاجات وأمال الشعوب في كل مكان)، وفي 2009 تم حسم مبدأ مسؤولية الحماية ومناقشته وكيفية تنفيذه وآلياته (6). فمسؤولية الحماية تركز على الحد أو منع ارتكاب الجرائم التالية :

- 1 - جرائم الإبادة الجماعية
- 2 - جرائم الحرب
- 3- جرائم ضد الإنسانية
- 4- جرائم التطهير العرقي (المذابح الجماعية) (7) .

ولم يتم وضع تعريف محدد لمبدأ مسؤولية الحماية ولكن التعريف الأكثر قبولا للفقهاء ايف ماسينغهام (asingham)، انما نهج جديد لحماية المدنيين من الفظائع الجماعية يتولاه المجتمع الدولي عندما تكون الدولة غير راغبة في حماية مواطنيها

المشتركة تجاه الإنسانية فيما يتعلق بموضوعات السلام والتنمية البشرية. لذلك قسمنا هذا المطلب الى فرعين، خصصنا الفرع الأول، مفهوم مبدأ مسؤولية الحماية وتطوره، والفرع الثاني، القيمة القانونية لمبدأ مسؤولية الحماية .

الفرع الأول

تعريف مسؤولية الحماية وتطوره التاريخي

هذا مفهوم مسؤولية الحماية ظهر في القانون الدولي كرد فعل طبيعي، تجاه ما شهده العالم من انتهاكات جسيمة ضد ادمية الانسان، وان المجتمع الدولي لم تستطيع ان تقف مكتوف اليدين تجاه هذه الجرائم التي تنتهك في داخل الدول، بذريعة انها مسائل داخلية ولا تحق للدول الأخرى التدخل فيه، ولكن تم تغير مفهوم السيادة الداخلية من خلال مبدأ مسؤولية الحماية التي فتحت طريقا ضمن القانون الدولي بالتدخل ووقف هذه الانتهاكات (1)، ان التحولات والتغيرات التي شهدها العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية برزت مفاهيم جديدة، وبروز فكرة كيفية حماية المدنيين، حول تطور قانون الدولي الانساني والتدخل الدولي وإنشاء محاكم الدولية لمعاقبة المجرمين كان خطوة إيجابية من قبل الامم المتحدة، وإن ميثاقها هو كان العائق الرئيسي لمنع التدخل في

دولة أخرى الا ان للضرورة أحكامها (2). إذ كان أمن الدول واستقرارها هاجساً لمؤسسي الأمم المتحدة، والتي قامت على أساس نظام أمن جماعي تقليدي، يشكل فيه العدوان على أية دولة عضوا، عدواناً على بقية الدول الأعضاء، ويترب واجب الرد الجماعي. لكن العقود اللاحقة بينت قصور هذا النظام وعجزه عن مواجهة المستجدات والمتغيرات على الساحة الدولية بالكفاءة المطلوبة؛ فالتحديات والأزمات التي واجهت الدول والشعوب على حد سواء ومنذ ثمانينات القرن الماضي، أنت بالنتيجة إلى فرض بعض التغيرات على بعض مفاهيم القانون الدولي وممارساتها. فاستقلال العديد من الدول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وانفجار الصراعات العرقية والأثنية داخل الدول، وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة (3)

حيث أن هذا المبدأ مسؤولية الحماية ظهر لإيجاد آلية كيفية تقديم مساعدة للشعوب التي تعاني اضطهاد وتواجه

كما ان القانون الدولي الانساني يتعامل مع مجموعة واسعة من الحماية الضرورية لسير العمليات العدائية منها مثلا المسل المتعلقة باليات أتحاذ قرارات هادفة ومصيرية واتخاذ اجراءات وتدابير معينة في إطار عميات هجومية اثناء المعارك، في حين أن مسؤولية الحماية تتعامل فقط مع كيفية المنع واليات الحماية من جرائم مسؤولية الحماية ، وبالرغم من ذلك فقد اشار الامين العام للامم المتحدة في تقريره أما م الجمعية العامة لسنة 2009 مجموعة من تلك القواعد خطة تنفيذ مسؤولية الحماية (11).بانه في الوقت الحالي هناك تناقضات وعدم الثقة لتطبيق هذا المبدأ، وخاصة بعد الفشل في الربيع العربي باسقاط النظام السياسي في كل من ليبيا وسوريا والخروج من مبدا مسؤولية الحماية الى سقوط النظام في 2011، ومازالت المعاناة مستمرة دون التوصل الى اتفاق بين اعضاء مجلس الامن وخاصة الدول الخمسة (فيتو) لتعارض مصالحهم والانتهاكات مستمرة ادى الى نزوح وارتكاب أشبع الجرائم. وكذلك تذرع روسيا بالتدخل في جورجيا بحجة حماية الجالية الروسية 2008(12).

ان مفهوم مسؤولية الحماية لا يسمح بالتدخل الدولي الفردي العسكري بل من خلال تحالف دولي، وبموافقة منظمة الأمم المتحدة المتمثلة بالمجلس الأمن، ولك تحتاج الى بعض التعديلات التطورية في للنظام القانوني الدولي، وخاصة في حالة عدم اتفاق الدول الخمسة بحق بالفيتو أو

المطلب الثاني

المفهوم الجديد للسيادة الداخلية في إطار مبدأ مسؤولية الحماية

السيادة Sovereignty، هي وصف جوهرى يلحق بسلطة الدولة، فالدولة ذات سلطة سيادية، وهي التي تحتكر السيطرة السياسية على إقليم معين كما تحتكر بالتبعية لذلك، وسائل هذه السيطرة، وفي مقدمها الإكراه المشروع، ويجمع الفقهاء على أن السيادة هي التي تميز الدولة من غيرها من الأشخاص المعنوية العامة، وفي مقدمتها وحدات الإدارة المحلية. لذلك قسمنا هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول مفهوم السيادة أما الفرع الثاني معايير مبدأ مسؤولية الحماية بالتدخل وسيادة الدول.

أو غير قادرة على حمايتهم من خسائر في الارواح فعلية أو مرتقبة على نطاق واسع مع نية إبادة جماعية أو بدونها أو تطهير عرقي واسع النطاق (8).

الفرع الثاني

القيمة القانونية لمبدأ مسؤولية الحماية

أهم المنجزات التي تحققت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية هو اعتماد معايير جديدة لسلوك الدول في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، تتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في سنة 1948، الذي يضم التوافق السياسي و التركيب القانوني لهذه الحقوق، بالإضافة للعهدين المعتمدين في عام 1966 بشأن الحقوق المدنية و الاجتماعية، فقد أصبحت هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ العلاقات الدولية، ومن ثم وقع تحول من ثقافة الحضانة السياسية إلى ثقافة المسائلة الوطنية ثم الدولية، فالمنظمات الدولية و المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية تستخدم القواعد الدولية و النصوص الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها مرجعا مهما تحكم بموجبه على سلوك الدول، وقد أدى هذا التقدم في مجال حقوق الإنسان إلى زيادة تطوير القانون الدولي.

الإنساني و اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلا أن لهذه المسؤولية عناصر محددة ونظامه (9).

ان إقرار هذا المبدأ (مسؤولية) الحماية لم تنشئ قاعدة قانونية جديدة، ولكن كان لتقرير اللجنة المكلفة هو إبراز آلية كيفية توليد الشعور المجتمع الدولي بالالتزام الاخلاقي والسياسي بتطبيق القواعد الموجودة فعلا في ميثاق الأمم المتحدة، والحد من الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها بعض الفئات المستضعفة سواء بالتطهير العرقي أو ما يسمى بالجرائم الوحشية الجماعية (المذابح الجماعية)، بالرغم من أن هذه الفكرة لم تصل الى مصاف القواعد القانونية الدولية سواء الاتفاقية أو العرفية منها، ولا تنشئ قواعد والالتزامات جديدة وتضاف اليها، بالرغم من ذلك أن المجتمع الدولي يتقبل هذه الفكرة (مسؤولية الحماية) وقر بها وهي مقبولة على الصعيد الدولي (10).

الفرع الأول

مفهوم السيادة الداخلية

السيادة هو من أحد عناصر التي تدخل في تكوين الدولة، وكانت السيادة من فكرة الفقيه الفرنسي جان بودان، وقد تم تعريفها بمفاهيم مختلفة ولكن تؤكد على شئ واحد وهو ان سيادة كل الدول متساوية، وخاصة بعد معاهدة الصلح Westphalia بعد هذه المعاهدة أصبح السيادة على الصعيد الدولي تعني المساواة وعدم التدخل في شؤون دولة اخرى، أي حق الدولة المطلق على الاقليم الارضي والجوي والبحري، وبهذا يجب على المجتمع الدولي واجب الاحترام سيادة الدول الأخرى، كانت السيادة هو السائر التي تغطي بها الدولة جرائمها ضد الأقليات لطمس هويتهم أو تهجير أو جرائم الجنوسايد مثل ما ارتكبه هتلر بجرائم الجنوسايد ضد اليهود، والنظام العراقي ضد القومية الكورد، والجرائم التي ارتكبت في كوسوفو وروندا والبلقان ودارفور وكينيا.. ولكن السؤال الذي طرح في المجتمع الدولي هل السيادة حق مطلق ؟ ام واجب؟(14).

بعد ائحيار الاتحاد السوفيتي بدأ بتغير مفاهيم حول التدخل الانساني وتقديم دعم أنساني وحماية المدنيين الأبرياء، وأن أول من اشار اليه هو الفقيه الفرنسي بيتاتي و الفقيه السياسي برنار كوشنير، هو حق المجتمع الدولي بل واجب الدول بالتدخل وحماية الضحايا، وعند صدور كتاب.

(عالم بلا سيادة للفقيه والمفكر الفرنسي برتران بادي عندما اشار الى (وهم السيادة) بأن مبدأ السيادة لم يكن في اي وقت من الأوقات منذ نشأته مبدأ مطلقاً، ولم ينقطع كونه مبدئاً وهيمياً، فتاريخ الدول ليس في الواقع الا تاريخ اشكال وانواع من التدخلات في شؤون البلدان الأخرى، و تاريخ نزاعات وحروب مترتبة على هذا التدخل" (15). ان المفهوم المسؤولية الحماية وعلاقته بالسيادة، أن مسألة حقوق الانسان أصبح كإحدى العناصر في السيادة وليس قيدياً عليها، في حالة أن الدولة تتملص أو لا تريد حماية مواطنيها أو انها غير قادرة فيحق للمجتمع الدولي أن تتحرك أو تتدخل في حماية المدنيين الأبرياء وتقديم المساعدات الإنسانية هنا فان التدخل ليس

انتهاك للسيادة بل يكون مكملها، عندما لا تكون الدولة قادرة على اداء مهامها بشكل فان التدخل تكون وسيلة لمنع الانتهاكات وحتى في مرحلة بعد انتهاء الصراع، هذا المفهوم الجديد لم تنقص من سيادة الدول بل فرضت عليهم الالتزام اخلاقي، بالاضافة الى تغير المفاهيم القديمة بشأن السيادة من مفهوم مطلق الى واجب الدولة حماية مواطنيه، وفي حالة فشل الدولة أو عدم قدرتها، تقع على عاتق المجتمع الدولي أن تتحرك لوضع حد بوقف الانتهاكات وتقديم دعم لوجستي بعد الصراع (16).

الفرع الثاني

معايير مبدأ مسؤولية الحماية بالتدخل وسيادة الدول

بعد ان تم إقرار مبدأ مسؤولية الحماية وعلاقته بالسيادة، فان احترام السيادة الداخلية للدول مازال يحظى باحترام وحذر التعامل معه، لانه قد يعتبر في بعض الاحيان ذريعة للتدخل في الدول ، ولكن بعد تقرير الأمين العام كوفي عنان، حول هذا المفهوم هناك عدة معايير دولية من الناحية الدولية احترام سيادة الدول الأخرى، أما على الصعيد الداخلي احترام الدول حقوق وادمية وكرامة مواطنيها، لذلك فإنه هناك ثلاثة أنواع من المسؤولية (17): أولاً : مسؤولية الوقاية (المنع): تقع على عاتق الدولة بصورة الرئيسية في حماية مواطنيه ومنع كل تصرف من شأنه الاضرار بهم من حيث التعامل على قدر المساواة دون تعرض أية طائفة أو اقلية لأي نوع من الاضطهاد وهذا ما يبرر شرعية الدولة وسيادته، وهذه المسؤولية بالدرجة الثانية تقع على عاتق المجتمع الدولي من حيث وضع اليات انذار المبكر وادوات المنع

ثانياً : مسؤولية الرد : يتم اللجوء الى هذا المعيار عندما تخرج الامور من السيطرة سواء عدم استطاع أو قدرة الدولة حماية مواطنيها، أو هي التي تقوم بهذه الانتهاكات، في هذه الحالة يجب التدخل من قبل دول العالم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة (مجلس الأمن) باتخاذ ((بالتوجه إلى اتخاذ الأساليب المناسبة منها التدابير السلمية بموجب الفصل السادس، واخرى قسرية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم والتعاون مع المنظمات الاقليمية وغير الاقليمية بموجب الفصل الثامن

والامم المتحدة ضمن شروط معينة، وتدخلها تكون عن طريق مجلس الامن. لذا سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين نبين في المطلب الأول: اركان وشروط تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية أما في المطلب الثاني: دور مجلس الامن في تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقاتها

المطلب الأول

اركان وشروط مبدأ مسؤولية الحماية

نتيجة التطورات التي شهدتها العالم والماسي والازمات الإنسانية والنزاعات الانتهاكات الجسيمة كان لابد من تحديد اركان مسؤولية الحماية وبيان الشروط التي تكون بمثابة حق في التدخل الانساني ومنعها، لذلك فقد قسمنا هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول اركان مسؤولية الحماية، وفي الفرع الثاني شروط مبدأ مسؤولية الحماية.

الفرع الأول

اركان مسؤولية الحماية

تم إقرار اركان مبدأ مسؤولية الحماية في الفقرتين (138) و (139) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية لسنة 2005، على ثلاثة اركان وهي :

الركن الأول : مسؤولية الدولة عن الحماية : من الطبيعي أن تلتزم كل دولة بحماية مواطنيها وسكانها وهي مسؤولية ثابتة عن توفير الدعم المادي والمعني ضد كل الجرائم والاعمال الوحشية ومن التحريض على ارتكابها، حيث أن هذا الواجب نابع من طبيعة مفهوم السيادة للدولة ومن التزاماتها القانونية والاخلاقية حيث كانت وما تزال تقع على عاتق الدولة، وقد بين رؤساء يتمثل هذا الركن بالزام جميع دول الاعضاء في المجتمع الدولي بمساعدة على الوفاء بالالتزامات التي نص عليها في الركن الأول، وذلك من خلال مساعدة في بناء قدرة الدول في

الدول والحكومات موافقتهم على تحمل تلك المسؤولية وانهم سوف يلتزمون بها (22). الركن الثاني: مسؤولية المجتمع الدولي عن بناء القدرات والمساعدة :

حماية السكان وخاصة في الدول التي تشهد توترات ومشاكل ونزاعات عرقية وطائفية قبل ان تؤدي الى نشوء النزاعات،

ويجب أن تكون الاستجابة سريعة وعميقة في ظل كل حالة على حدة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو القضائية ، واذا اقتضى الأمر العسكرية ((19)). ثالثاً : مسؤولية إعادة البناء : هذه المسؤولية تتضمن إعادة التأهيل أو البناء في مرحلة ما بعد النزاع ، وخاصة في التدخل العسكري في إعادة السلام ، من خلال دعم اللوجستي من خلال إعادة الدمج المجتمع وكيفية حماية المستضعفين وتعويض الضحايا، وإعادة المهجرين، وملاحقة والقبض على المتهمين وتقديمهم للقضاء، وما سميت بالعدالة الانتقالية ودعم الدولة بكافة الوسائل أو سبل المساعدة (20).

من خلال هذه المعايير فإن التدخل العسكري من جانب دولة واحدة يعتبر اعتداء أما التدخل الجماعي من خلال الامم المتحدة فيها شرعية دولية للتدخل حسب ميثاق الأمم المتحدة كما في كوردستان العراق عام 1991، لحماية القومية الكوردية من خلال المهجرة المليونية إلى تركيا وإيران خوفاً من النظام السابق العراقي واعادتهم من خلال تأمين منطقة عازلة ومحمية من قبل الامم المتحدة.

وتم اضافة مسؤولية رابعة (وذلك من خلال تصرف تحالفات اقليمية وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية من غير أو دون موافقة مجلس الأمن، وذلك لأن فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار مشترك بشأن وقف أو عجز بسبب استخدام الفيتو، لتضارب مصالح الدول الكبرى من خلال التحالفات الدولية الإقليمية، لأنه أثبت نجاحه في حل ازمة كينيا عندما قام الأمين العام السابق كوفي عنان وغراسا ماشيل وبنيامين مكابا، الشخصيات البارزة في افريقيا بالتوسط وتم حل المشكلة وكان خطوة نحو نجاح مبدأ مسؤولية الحماية في أزمة كينيا (21).

المبحث الثاني

اركان وآلية تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية

للأمم المتحدة دور كبير في تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية ، وذلك من أجل منع الانتهاكات أما قبل وقوعها أو بعد ذلك ولكن ما هي هذه الانتهاكات أو هذه الجرائم، ولكن تدخل

في مساعدة هذه الدول للإيفاء بواجبها في توفير تلك الحماية ، خازم 2019، (163) والجرائم الاربعه هي:

1-جينوسايد

2- جرائم الحرب

3- جرائم ضد الانسان

4- تطهير العرقي

وان الوثيقة لم يشترط وقوع هذه الجرائم للتدخل بل من احتمال وقوعها لتدارك نتائجها (25) . ان الاسس والشروط التي تتطلب من مجلس الأمن تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية ، سواء قبل وقوع الجرائم لمنع وقوعها ام بعد وقوعها لحماية المدنيين وان هذه الجرائم ليست جديدة في القانون الدولي الانساني أو في ميثاق الأمم المتحدة أو في نظام روما (26). الشرط الثاني : عدم قدرة الدولة أو عدم رغبتها منع الانتهاك الجسيم أو المنهج أو إيقافه هذا الشرط في حالة عدم توافر امكانية الدولة وقف اعمال العنف التي قد تنشأ داخل الدولة بين قوميتين أو طائفتين أو بين مؤيدي الاحزاب السياسية فان الأمور قد تخرج من سيطرة الدولة وتحتاج الى دعم المجتمع الدولي لمساعدة الدولة لاحتواء المشكلة ولكن قد تكون الدولة والمتمثلة بالنظام الساسي هي التي تدعم طرف أو هي الطرف الرئيسي عدم رغبتها في منع الانتهاك الجسيم أو المنهج أو إيقافه هنا تقع على عاتق مجلس الامن بالتحرك لمنع تلك الانتهاكات الجسيمة وكما يشير الى الوقاية خير من العلاج اي التركيز على الدبلوماسية الوقائية التي تقلل من مخاطر النزاعات المسلحة)) (27) .

المطلب الثاني

دور مجلس الامن في تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية وتطبيقها
تعد مسؤولية الحماية نهجا جديدا لحماية المدنيين من الانتهاكات والفظائع الجماعية، ومن ويلات الحروب، ووضع حد للأعمال الوحشية في حق الشعوب، وذلك بالوسائل الضرورية والمناسبة، ولتنفيذ هذا المبدأ فإن مجلس الأمن الدولي هو الجهاز الأنسب للتعامل مع قضايا التدخل العسكري باعتباره المسعول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، حيث سارع في تنفيذ المبدأ. لذلك

حيث تشمل جميع عناصر المساعدة سواء من المنع أو الاستجابة ومنها على سبيل المثال من حيث تشكيل لجنة تحقيق دولية للوقوف على الحقائق وتحديد الهوية مرتكبي تلك الجرائم والانتهاكات، وهي بمثابة تدبير وقائي، مثل اللجنة التي ارسلت الى غينيا في ايلول 2009 بشأن المذابح الجماعية التي ارتكبت لبيان حقيقة الأمر (23). الركن الثالث : مسؤولية المجتمع الدولي في الاستجابة والرد: الركن الثالث من مبدأ مسؤولية الحماية تتطلب من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الرد في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة، وذلك باستخدام الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة في حال فشل الدولة في حماية مواطنيها . فالمجتمع الدولي يجب أن يتخذ الإجراءات في إطار هذا الركن، وتبرير ذلك أن السلطات الوطنية عاجزة بطريقة واضحة عن حماية سكانها. كما أن نتائج مؤتمر القمة العالمي تقرر بأن كل حالة تختلف على الأخرى، وتشجع مجلس الأمن على النظر في المبادئ والقواعد والنظريات لزيادة تماسكها وتطابقها مع التصويت عليها في استخدام القوة الفعالة لحماية المدنيين لذلك فإن التدابير الممكنة اتخاذها من طرف المجتمع الدولي تحت الركن الثالث، تشمل مجموعة واسعة من التدابير الدبلوماسية والقسرية والعسكرية، بالإضافة إلى الموافقة والسماح بالتدخل الدولي من خلال استخدام القوة عند فشل التدابير السلمية والقسرية لإنهاء الأزمة (24).

الفرع الثاني

شروط تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية

الامس التي يستند عليه مجلس الأمن في تنفيذ مسؤولية الحماية في القمة العالمية 2005 تم تحديد الجرائم التي تخول مجلس الامن من التدخل وفق المادة (138-139)، ولكن يجب ان تتوفر شرطين لتنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية الشرط الأول : وقوع انتهاكات خطيرة ومنهجه لحقوق الانسان أو احتمال وقوعها تعد الوثيقة التي اصدرها القمة العالمية في 2005 هي الوثيقة الرسمية الأولى على مستوى العالم تقرر وبشكل صريح في المادة (138) مسؤولية الدول في حماية شعبها من الجرائم الاربعه، بالإضافة الى مسؤولية المجتمع الدولي

بالمفهوم الواسع للأمن الإنساني وجوهره الفرد كجزء من أمن الدول والأمن الدولي، توسع مجلس الأمن بتفسير عبارة تهديد السلم والأمن الدوليين بحيث تدخل وفقاً لها في العديد من الأمور التي تدخل

ضمن الاختصاص الداخلي أو ذات الطابع الداخلي للدول... كإجراء الانتخابات الحرة، وإرساء الديمقراطية، والذي جاء فيه إن حجم المأساة الإنسانية الناتجة عن النزاعات يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين (30).

على الرغم من أن الميثاق قصد من المادة 2 الفقرة 7 عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء إلا أنه لم يحدد هذه الشؤون، ويجمع الفقهاء على أن الأمم المتحدة هي صاحبة السلطة في معرفة كون مسألة ما تدخل في دائرة الشؤون الداخلية أو الدولية، كما أنه إذا أبرمت معاهدة دولية بشأن مسألة ما مما يدخل في الشؤون الداخلية للدول، فإن هذه المسألة تصبح ذات صفة دولية، ولا يعود ممكناً للدولة أن تدعي أنها من صميم الاختصاص الداخلي، بالإضافة إلى أنه لا يحتج بهذه المادة إذا اتخذ مجلس الأمن ما يراه ضرورياً لحفظ السلم الدولي بموجب الفصل السابع، وهو ما أدى إلى نقل العديد من المسائل الداخلية إلى نطاق الدولي بفعل تشابك المصالح الدولية، ولذلك سيظل تحديد هذه المسائل الداخلية ذات طابع سياسي مادام الميثاق لم يحددها في نطاق معين وما دامت الدول تفضل التسويات السياسية في الأمم المتحدة على حساب التسويات القانونية التي تتم في محكمة العدل الدولية (31).

الفرع الثاني

تطبيقات مبدأ مسؤولية الحماية

هناك تطبيقات كثيرة لتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية وقد اثبت نجاحها في حل هذه الانتهاكات ولكن في الوقت نفسه فشل هذا المبدأ في إيجاد حل مناسب لبعض الازمات ويرج ذلك لتعارض مصالح الدول الكبرى، وكذلك الانفراد في التدخل بحجة تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية .

قسمنا هذا المطلب الى فرعين الفرع الأول دور مجلس الأمن في تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية ، والفرع الثاني تطبيقات مبدأ مسؤولية الحماية .

الفرع الأول

دور مجلس الامن في تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية

حسم مجلس الأمن الشك في عد انتهاكات حقوق الإنسان تقع ضمن مهديدات الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي جواز التدخل وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق لإعادة الأمن والسلم إلى نصابهما، حيث عد مجلس الأمن أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تشكل إخلالاً وتهديداً للأمن والسلم الدوليين في عدد من القرارات الصادرة إعمالاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق، الخاصة بالوضع في البوسنة والهرسك حيث عد مجلس الأمن أن التطهير العرقي من الجرائم ضد الإنسانية التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما عد مجلس الأمن نزوح المدنيين المكثف خلال النزاعات المسلحة، من مهديدات الأمن والسلم الدوليين، وكذلك المعاناة الإنسانية لجماعة ما يرر التدخل خلافاً لأحكام المادة الثانية الفقرة السابعة من الميثاق (28).

أن مفهوم مسؤولية الحماية يعتبر بمثابة تحول كبير في نهج الأمم المتحدة للتعامل مع الأزمات التي تمس الإنسان وحقوقه في الألفية الثالثة، وبصورة خاصة بعد انتقال مسألة تنظيم حقوق الإنسان من المجال المحفوظ للدولة إلى المجال الدولي، والتوفيق ما بين مبدأ السيادة بمفهومها الحديث ونظرية التدخل الإنساني، وذلك كمحاولة للانسجام والتكيف مع التطورات والمتغيرات المتلاحقة والمتسارعة في العلاقات الدولية والتي تلقي بآثارها على النظام القانوني الدولي. وأيضاً أن مبدأ مسؤولية الحماية يتضمن أكثر من مجرد التدخل أو التدخل العسكري تحديداً، فهو مبدأ متكامل يقوم على منع ومعالجة أسباب الصراعات والأزمات قبل الرد بالتدابير القسرية واستخدام القوة (29).

فأصبحت مسائل حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة لها، كالجرائم ضد الإنسانية وجرائم التطهير العرقي وجرائم الإبادة الجماعية من مهديدات السلم والأمن الدوليين أخذاً

وحماية المدنيين، وكان رد فعل الحكومة السودانية برفض التدخل ولكنها وافقت بعد قرارا (1769) في 2007 بمشاركة الاتحاد الافريقي مع مجلس الأمن ، وفشلت المهمة لعدم جدية المجتمع الدولي (34).

والجدير بالإشارة بانه في الوقت الحالي هناك تناقضات وعدم الثقة لتطبيق هذا المبدأ، وخاصة بعد الفشل في الربيع العربي بأسقاط النظام السياسي في كل من ليبيا وسوريا والخروج من مبدا مسؤولية الحماية الى سقوط النظام في 2011 ومازالت المعاناة مستمرة دون التوصل الى اتفاق بين اعضاء مجلس الامن وخاصة الدول الخمسة (فيتو) لتعارض مصالحهم والانتهاكات مستمرة ادى الى نزوح وارتكاب ابشع الجرائم (35).

الخاتمة

في ختام هذا البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات سندرجها على النحو التالي :

أولاً : الاستنتاجات

1. ان مبدأ مسؤولية الحماية يعد من المبادئ المهمة التي تقوم على اساس التدخل لمنع نشوب نزاع مسلح فيكون في هذه الحالة هذا المبدأ مبدأً وقائيً وقد يتم التدخل بموجب هذا المبدأ لإيقاف نزاع مسلح قائم ، فيكون في هذه الحالة مبدأً علاجيً لوقن النزاعات المسلحة.
2. هناك اختلاف بين مبدأ الحماية والتدخل لأغراض انسانية ، حيث ان هذا الاخير يتم الركون اليه بعد نشوب النزاع المسلح ، في حين ان مبدأ مسؤولية الحماية يتم الركون أو اللجوء اليه قبل أو بعد النزاع المسلح .
3. ان العلم لم يعد قادر على الوقوف مكتوف الأيدي تجاه ما يتعرض له بعض الامم والقوميات من انتهاكات الجسيمة والوحشية التي يتعرض لها الضعفاء، ولا يمكن قبوله من الناحية الاخلاقية والاعراف الدولية.

أن مجلس الأمن ولأول مرة منذ إنشاء الأمم المتحدة سنة 1945 يعطي تفويضاً رسمياً لقوات من دول أعضاء في المنظمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، للتدخل عسكرياً في دولة أخرى لم تطلب هذا التدخل، وذلك لإنقاذ مواطنيها من الموت جوعاً وداعياً لاستخدام كل الوسائل لإيجاد بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية ومنع الصومال من الانتحار" الجماعي ففي قراره رقم 688 بتاريخ 5 نيسان 1991م مارس مجلس الأمن صلاحياته بحفظ الأمن والسلم الدوليين لوقف أعمال العنف والقمع ضد المدنيين الأكراد في كردستان - العراق ولوقف تدفق اللاجئين عبر الحدود الدولية. وقد اشترط مجلس الأمن أن تكون التهديدات عابرة للحدود، لكي تعد تهديداً للسلم والأمن الدوليين، كما ركز القرار على تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة وعده مصدرراً لتهديد السلم والأمن الدوليين. كذلك قرار مجلس الأمن رقم 733 لعام 1993م الذي وسع من تفسير مفهوم تهديد

السلم" باعتبار الحالة الإنسانية بالسودان وارتفاع أعداد القتلى بما يندرج ضمن مهددات السلم والأمن الدوليين، وليس فقط أعداد اللاجئين المتدفقين كما في الحالة العراقية. كما عد مجلس الأمن في قراره رقم 794 تاريخ 3 كانون أول 1992 أن الوضع الإنساني المتدهور بالصومال يهدد السلم والأمن الدوليين ويبرر استخدام القوة الجماعية استناداً لأحكام الفصل السابع من الميثاق (32).

كانت هناك نزاعات في اقليم دارفور اي منذ الاستقلال وحتى ادخال نظام الحكم الاقليمي كانت هناك نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها اسلحة تقليدية، وفي الفترة من 1983 - 1993 تحولت طبيعة النزاع الى حرب بين التجمعات اثنية قبلية ومجموعات تشادية والحكومة المركزية مع استخدام أسلحة حديثة، وفي الفترة 1992 - 2002 كان هناك استقطاب اثني : عرب ضد غير العرب ومع تدخل الحكومة أصبح مستوى الصراع قومي (33).

اصدر مجلس الامن قرارات بشأن تطبيق مبدأ R2P : قرار رقم (1706) لعام 2006 ، قد تم تفويض مجلس الأمن بالتحرك في نطاق تحالف دولي لوقف الانتهاكات الخطيرة

الهوامش

- (1) د. بشارت رضا زنكنة، التأصيل القانوني لمبدأ مسؤولية الحماية ، بحث منشور في مجلة جامعة صلاح الدين، دراسات قانونية وسياسية ، العدد السادس (2015، ص 200.
- (2) د. ريتا فوزي عيد المحاكم الجزائية الدولية الخاصة بين السيادة والعدالة منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2015، ص 37 وما بعدها.
- (3) ديباجة ميثاق الأمم المتحدة المصادق عليه في مؤتمر سان فرانسيسكو في 26/6/1945 تنص على حرص الدول والقادة على السلم والأمن الدوليين وحماية الإنسان . متوفر على الموقع الالكتروني : <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text> تاريخ الزيارة 18/11/2022.
- (4) د. مجيد خضر احمد واخرون، مسؤولية الحماية الدولية والتدخل الاجنبي الانساني، مكتبة الجامعي الحديث الاسكندرية 2017، ص 29.
- (5) د. نورالدين خازم و نغم ستيني، اساس وجوهر مبدأ مسؤولية الحماية ، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (41) ، العدد (2) 2019، ص 153
- (6) د. بشارت رضا زنكنة مصدر سابق، ص 207
- (7) د. مجيد خضر احمد واخرون، مصدر سابق، ص 30
- (8) سيف الدين كعبوش الامم المتحدة من التدخل الانساني الى مبدأ مسؤولية الحماية ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب عدد 49 كلية الحقوق جامعة الأخوة منتوري قسنطينة 2018، ص 125.
- (9) محمد بن العربي منار، التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية الحوار المتمدن، عدد 4080. متوفر على الموقع الالكتروني : 357288-
- <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid> تاريخ الزيارة 5/12/2022 .
- (10) د. محمد علوان، مسؤولية الحماية اعادة احياء التدخل الانساني، بحث منشور في مجلة سياسات عربية، العدد (23) عمان 2016، ص 28
- (11) د. مجيد خضر احمد واخرون، مصدر سابق، ص 33.
- (12) د. محمد علوان، مصدر سابق، ص 23
- استخدامه، وفي حالة طلب اللجوء الى التدخل العسكري ، لذلك فان مسؤولية حماية تستند على مشروعيتها مشروعاً اخلاقياً بالدرجة الأولى. وقد ذهب في هذا الاتجاه الباحثين الاخرين بشأن خطورة التدخل الفردي (13).

4. ان هذا المبدأ مسؤولية الحماية هو مفهوم قديم ولكن ظهوره بثوب جديد، حيث كانت التسميات القديمة مثل (الحق في التدخل ، واجب التدخل خطة السلام، حماية المستضعفين ... وغيره)

5. من خلا التطبيقات بين لنا سبب نجاحه في حل بعض الازمات كما في جنوب كينيا و روندا وفشله في ليبيا و سوريا وذلك بسبب ومصالح وهيمنة وصرعات الدول الكبرى، فأدى الى تفاقم الصرعات بدل من حلها ونزوح الملايين من السكان

ثانيا : التوصيات :

- 1- على الدول الكبرى عدم استخدام حق الفيتو عند التدخل الدولي لوقف أو منع انتهاكات الجسيمة ضد حقوق الانسان وفق مبدأ مسؤولية الحماية ، حيث ان هذا المبدأ يلعب دور مهم في حماية حقوق الإنسان .
- 2- ان المجتمع الدولي ومن خلال منظمة الأمم المتحدة مدعوة الى وضع الاتفاقيات واصدار القرارات الدولية التي تعمل على تنظيم مبدأ مسؤولية الحماية لما لهذا المبدأ من اهمية في منع نشوب النزاعات المسلحة وبالتالي منع الانتهاكات الجسيمة .
- 3- على منظمة الامم المتحدة أن تعمل على تفعيل آلية نظام الانذار المبكر من الكوارث وذلك لأن هذا النظام وفي حال اعتماده وتفعيله سيلعب دور مهم في نجاح مبدأ مسؤولية الحماية لما له من دور كبير في اشعار المجتمع الدولي قبل وقوع النزاعات ومن ثم ممارسة مبدأ الحماية لدوره في منع هذه النزاعات .
- 4- تحويل مبدأ مسؤولية الحماية الى قانون دولي لوقف المعاناة والانتهاكات ضد حقوق الانسان
- السيطرة الدولية بالاعتماد على مسؤولية المنع. ومحاسبة الجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات.

المصادر

القرآن الكريم

أولاً: الكتب القانونية :

د. ريتا فوزي عيد المحاكم الجزائرية الدولية الخاصة بين السيادة والعدالة، منشورات حلبي الحقوقية، لبنان، 2015.

د. عبده مختار موسى دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى . دار العرب للعلوم الناشرون مركز جزيرة للدراسات قطر 2009.

د. مجيد خضر احمد واخرون مسؤولية الحماية الدولية والتدخل الاجنبي الانساني، مكتبة الجامعي الحديث الاسكندرية 2017.

ثانياً: البحوث القانونية

بشارت رضا زنكنة، التأصيل القانوني لمبدأ مسؤولية الحماية ، بحث منشور في مجلة جامعة صلاح الدين دراسات قانونية وسياسية ، العدد (السادس) 2015.

سيف الدين كعبوش الأمم المتحدة من التدخل الانساني الى مبدأ مسؤولية الحماية ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب عدد 49 كلية الحقوق جامعة الأخوة منتوري قسنطينة 2018.

صلاح الرقاد و نانسي الخصاونة، تطور مسؤولية الحماية الإنسانية في القانون الدولي، بحث منشور في مجلة المناقشة الأكاديمية، العدد (3/1) ، الاردن، 2016 .

د. محمد علوان، مسؤولية الحماية إعادة احياء التدخل الانساني، بحث منشور في مجلة سياسات عربية، العدد (23) عمان 2016.

نورالدين خازم و نغم ستيبي، اساس وجوهر مبدأ مسؤولية الحماية ، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (41) العدد (2)، 2019.

ثالثاً : الاتفاقيات والمواثيق الدولية :

ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 .
النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.
الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية لسنة 2005.

رابعاً : القرارات الدولية :

قرار مجلس الأمن رقم (1706) لسنة 2006.
قرار مجلس الأمن رقم (1769) لسنة 2007.

(13) د. صلاح الرقاد و نانسي الخصاونة، تطور مسؤولية الحماية

الإنسانية في القانون الدولي، بحث منشور

في مجلة المناقشة الأكاديمية، العدد (3/1) ، الاردن، 2016، ص 23

(14) د. محمد علوان، مصدر سابق، ص 11.

(15) د. مجيد خضر احمد واخرون، مصدر سابق، ص 33.

(16) د. بشارت رضا زنكنة، مصدر سابق، ص 203.

(17) د. نورالدين خازم و نغم ستيبي، مصدر سابق، ص 158.

وارادة السياسية والتحليل لمنع وقوع الانتهاكات الجسيمة أو تفادي خطورة وتفاقم الأوضاع قبل الخروج من السيطرة (18).

(18) المصدر نفسه، ص 160

(19) د. بشارت رضا زنكنة، مصدر سابق، ص 221.

(20) د. صلاح الرقاد و نانسي الخصاونة، مصدر سابق، ص 32.

(21) المصدر نفسه، ص 32.

(22) د. مجيد خضر احمد ،واخرون، مصدر سابق، ص 43.

(23) د. بشارت زنكنة، مصدر سابق، ص 228

(24) محمد الحرماوي، قانون مسؤولية الحماية في إطار الأمم المتحدة، الحوار المتعدد - العدد: 4200، 2013، متوفر على الموقع الالكتروني :
375697-

id تاريخ الزيارة 15/1/2023
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?a>

(25) د. نورالدين خازم و نغم ستيبي، مصدر سابق، ص 163

(26) د. بشارت زنكنة، المصدر سابق، ص 212.

(27) المصدر نفسه، ص 210.

(28) د. صلاح الرقاد و نانسي الخصاونة، مصدر سابق، ص 20.

(29) حسن محمود جابر، مبدأ مسؤولية الحماية - Responsibility to Protect Principle ، بحث منشور في الموسوعة السياسية على الموقع الالكتروني :
<https://political-encyclopedia.org/dictionary> تاريخ الزيارة 28/1/2023.

(30) د. صلاح الرقاد و نانسي الخصاونة، مصدر سابق، ص 21

(31) محمد الحرابوي، مصدر سابق، ص 3

(32) د. صلاح الرقاد و نانسي الخصاونة، مصدر سابق، ص 21

(33) د. عبده مختار موسى دارفور من ازمة دولة الى صراع القوى العظمى دار العرب للعلوم الناشرون مركز جزيرة للدراسات قطر 2009 . ص 85

(34) قرار مجلس الأمن رقم (1706) لعام 2006. وقرار رقم (1769).

(35) د. محمد علوان، مصدر سابق، ص 23

محمد بن العربي منار، التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية الحوار المتمدن،
عدد 4080. متوفر على الموقع الإلكتروني :

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=357288>

12-محمد 4. الحرماوي، قانون مسؤولية الحماية في إطار الأمم
المتحدة، الحوار المتمدن- العدد: 4200 ، 2013 ، متوفر
على الموقع الإلكتروني :
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375697>

قرار مجلس الامن رقم 688 لسنة 1991 .

قرار مجلس الامن رقم 733 لسنة 1993 .

خامساً : المصادر الالكترونية :

حسن محمود جابر، مبدأ مسؤولية الحماية - Responsibility to

Protect Principle

بحث منشور في الموسوعة السياسية على الموقع الإلكتروني: -

<https://politicalencyclopedia.org/dictionary>

THE PRINCIPLE OF THE RESPONSIBILITY TO PROTECT WITHIN THE FRAMEWORK OF INTERNATIONAL LAW AN ANALYTICAL STUDY

DILER ISMAEL AHMED

Dept. of Peace and Human Rights, College of Humanities, University of Duhok, , Kurdistan Region- Iraq

ABSTRACT

The principle of protection is one of the modern concepts through which the international community seeks to prevent armed conflicts or put an end to them. Therefore, this principle differs from intervention for humanitarian purposes, which is based on intervention by the international community to prevent armed conflicts for the sake of protecting human rights and basic freedoms. In this regard, some argue that the principle of the responsibility to protect is an advanced form of intervention for humanitarian purposes. It is worth noting that this principle has applications in reality, and many resolutions have been taken that affirmed it by the UN Security Council.

Therefore, in view of the importance of this principle, the international community has given it great attention, but it still needs more attention and legal regulation in order to exercise its role in protecting human rights and basic freedoms, because the principle in the form it is in now does not help, and the evidence is that there are many cases of gross violations of human rights in The feast of states and society does not interfere in this context.

KEY WORDS: The responsibility to protect, Sovereignty, The UN Security Council